

نحو نموذج اقتصادي تنموي جزائري بديل للاقتصاد المبني على الربح

About economic development model Algerian alternative Economy based on rent

إسماعيل بن قانة

أستاذ باحث ورقلة، جامعة قاصدي

مرباح، الجزائر.

ملخص:

يهدف هذا البحث إلى طرح بديل تنموي للاقتصاد الجزائري مبني على محورين يتمثل الأول في تخصيص خطط تنموية وموارد لحل كل المشاكل والأزمات الظرفية والتي كثيرا ما تقع من منطقة أخرى والتي قد تؤدي إلى غليان اجتماعي يصعب التحكم فيه في حال اتساع رقعته، بينما يركز المحور الثاني على رسم خطط جذرية تنطلق من أصل المشاكل التي وصل إليها الاقتصاد الجزائري على المديين المتوسط والطويل حيث تسمح ببناء اقتصاد جزائري مستقبلي أكثر استقرارا وتنوعا، هذه الخطط مستنبطة من تجارب وأراء بعض المفكرين والمصلحين والقادة ممن كان لهم السبق في العمل التنموي الإصلاحي.

الكلمات الدالة:

الاقتصاد الجزائري، أقطاب التنمية، المواطنة والانتماء، المجتمع المدني، العنصر البشري.

Abstract:

This work paper aims to development alternative to the Algerian economy is based on two axes ask first is in the allocation of development plans and resources to solve all the problems and crises circumstantial and that are often located on the other area which may lead to social boiling is difficult to control it in the event of expansion of plantings, while the second axis to focus Drawing radical plans emanating from the origin of the problems reached by the Algerian economy over the medium and long term as it allows the construction of a future Algerian economy more stable and versatile, this derived plans from the experiences and opinions of some intellectuals and reformers and leaders who have had a head start in development work reform.

Keywords:

Algerian economy, the poles of development, citizenship and belonging, civil society, the human element

تمهيد:

مما لا شك فيه أن البلد الذي لا يمتلك خريطة واضحة المعالم والتضاريس لهذا العالم سريع التغير شديد التعقيد، والذي لا يمتلك بوصلة دقيقة تعينه على تحديد مساره الصحيح على هذه الخريطة، هو بلد يعرض مستقبله لأخطار عظيمة.

ذلك أن مستقبل هذا البلد لن يخرج في هذه الظروف عن أحد احتمالين: **الاحتمال الأول**، أن يأتي هذا المستقبل محصلة لعوامل عشوائية متضاربة، أي أنه يخضع لاعتبارات من صنع المصادفة، لا من صنع العقل والتدبير والمصلحة الوطنية. **والاحتمال الثاني**: أن تتحكم في تشكيل هذا المستقبل قوى خارجية لا يهتمها من مستقبل هذا البلد إلا أن يخدم مصالحها هي، سواء أكانت هذه المصالح متوافقة مع مصالح الناس في هذا البلد أم لم تكن. وفي الحالتين، يصبح مستقبل البلد مرهوناً بمقادير خارجية أو مصالح أجنبية، أي أنه يصبح معلقاً بعوامل لا دخل لإرادة المواطنين في هذا البلد في تشكيلها أو التأثير فيها.¹

والملاحظ لحال الجزائر واقتصادها يلاحظ أن كلا الاحتمالين يرهنان مستقبل الاقتصاد الجزائري، فمنذ الاعتماد على قطاع المحروقات، وتهميش غيره من القطاعات بقي الاقتصاد موقفاً على أسعار هذه المحروقات في الأسواق العالمية، على الرغم من الإمكانات المتاحة لتطوير وتنويع سلة المنتجات الجزائرية من مختلف القطاعات، ويظهر الاحتمال الثاني في حجم تدخل دول أخرى في الاقتصاد الجزائري إما من منطلق مجالها الحيوي التاريخي كفرنسا أو حتى من التي ضلت تحكم العالم لعقود من الزمن كأمريكا والصين والتي اكتسحت سلعتها معظم دول العالم وكان لها التأثير في اقتصاد الجزائر.

أن الدول المتقدمة ومن منطلق مصالحها في العالم لن تترك الجزائر ولا غيرها من الدول المتخلفة من أن تصعد سلم الريادة في حال تعارض ذلك مع مصالحها وعليه فهي تتعامل معها حسب سيناريوهين أساسيين: السيناريو الأول: في حال ترك هذه الدول متخلفة وعدم مساعدتها، سينتج عليها موجات من المهاجرين الطالبين للعمل مع تصدير مختلف المشاكل الاجتماعية كالأفات والأمراض والإرهاب المصدرة إلى الدول المتقدمة. السيناريو الثاني: في حال مساعدة الدول المتخلفة على التقدم، ستمكن هذه الدول من أن تنافس هذه الدول المتقدمة وقد تتغلب عليها، لتقلب موازين القوى العالمية خصوصاً وأن أغلب دول العالم المتخلف والنامي هي شبابية السكان، على عكس الدول المتقدمة التي غلب على سكانها المشيخة.

ومن تم فعلى الدول المتقدمة وحتى تريح الرهان عليها أن تساعد هذه الدول تقنياً على تكوين إطاراتها الشبابية، في مختلف المجالات وبشتى الطرق كقبول البعثات العلمية لديها أو تصديرها لبعض البرامج التعليمية (مثل برنامج ميداء المتوسطي) ليتكون جيل متعلم في الدول النامية لا يجد فرصه من العمل في بلده لعدم انسجام السياسة التكوينية مع عالم الشغل، ولوجود مختلف الطابوهات التي تعيق تشغيلهم كالبيروقراطية، المحسوبية...، وهنا يجد هذا الجيل الأبواب مفتحة أمامه في أوروبا وأمريكا تسهل له العيش الكريم فيساهم في تطوير اقتصادياتها، وهي البلدان التي قد لا تخسر عليه فلساً في تكوينه.

بالنسبة للدول العربية مثلاً قدر عدد المهاجرين العرب بنحو 18 مليوناً حسب إحصاءات الجامعة العربية، حيث أن أكبر عمالة مهاجرة هم من المغاربة (ما يقارب الخمسة ملايين)، ويتركز 43% منهم في إسبانيا فقط. ويتوزع المهاجرون العرب ما بين 50% من الأطباء،² و23% من المهندسين و15% من العلماء موزعين في العديد من الدول الأوروبية والأمريكية وأستراليا، كما أن 54% من الطلاب العرب الذين يرسلون في بعثات علمية سواء من دولهم أو بإمكانياتهم الخاصة لا يعودون في الغالب إلى بلدانهم بسبب توفر وسائل العيش والعمل لديهم في الدول المستقبلية.

إن الجزائر ومنذ العام 1982 تاريخ بداية تفكيك المؤسسات الوطنية بدأ الاقتصاد الجزائري رحلة البحث عن نموذج ملائم للتنمية خلفاً لنموذج الصناعات المصنعة،³ المبني على الاستثمارات الكبرى للدولة وعلى خلفية الأزمة التي أصابت عمق مالية الدولة عام 1986 بسبب انهيار أسعار النفط تبنت البلاد آلية السوق دون توضيح لماهية النموذج الاقتصادي الجديد وبسبب غياب الشروط المواتية... بدأ تراكم تناقضات... بين اكراهات اقتصاد السوق من

جهة والتدخل الواسع الذي مازالت الحكومة تمارسه من خلال الموازنة العامة – وهي مخلفات الاشتراكية- والنتيجة كانت اختيارات اقتصادية غير محسومة... سوق تتداخل فيها بعض عناصر المدرسة الكينزية ممثلة في الإنفاق الحكومي وبعض ملامح الليبرالية ممثلة في اقتصاد سوق محتشم يشبهه البعض باقتصاد البازار.⁴

مع خصخصة مؤسسات القطاع العام، والم ضري قدما لبناء قطاع خاص لم يعرف النجاح بداية، غير انه تم التفكير في بنائه من خلال منشآت صغيرة ومتوسطة، تكون هي القطاع الخاص المنشود مستقبلا بعد منح قروض بنكية متنوعة لانجاز هذه المنشآت واحتضانها.

إلا أن الذي حصل كان مغايرا للآمال فلا أغلب المنشآت الصغيرة والمتوسطة نجحت بسبب عدم جدواها الاقتصادية وبسبب عدم متابعتها، كما أن باقي القطاع العام الذي حضى بنوع من النجاح في زمن الصناعات المصنعة تدهورت حالته إن بقصد أو بغير قصد، فيما عدا القطاع الريعي النفطي الذي اعتمدت عليه الجزائر لتحقيق عائداتها على الرغم من تذبذب أسعاره في السوق العالمية، إلا انه لم يسهم في تنمية حقيقية على بقية قطاعات الاقتصاد الجزائري، كما أن فضائحه المالية كان لها الأثر في ضعف موازنة الاقتصاد الوطني، وفي هذه الفترة المتوسطة من الزمن:

أ - اتسعت دائرة الفقر، في المجتمع ممن يعيشون تحت عتبة الفقر،⁵ منها نسبة تعيش في الأرياف وقد مس ذلك كل عناصر تهميتهم البشرية من غذاء، صحة وتعليم؛

ب - انخفضت مستويات الدخل بسبب إلغاء الدعم عن أسعار المواد الاستهلاكية كالمواد الغذائية، النفط ومشتقاته وغيرها مما كان له الأثر في اتساع دائرة الفقر؛

ث - تدهورت تدريجي قيمة العملة (الدينار الجزائري) نتيجة للآزمات الاقتصادية المتتالية التي عرفتها، خاصة في أواسط التسعينات ومنتصف العشرية الثانية من الألفية الثالثة بسبب سياسات ها الم الية والنقدية العرجاء، إلا أن الشئ الملموس والذي حظيت قطاعاته ببعض النجاح فقط هي قطاعات السكن، الطرق والجسور على الرغم من المظاهر السلبية الناتجة عنها.

موارد تحتاج إلى تخطيط

إن بلدا كالجزائر، بمساحته الشاسعة والتي لا تحمل ألا على 9% فقط من مساحتها أكثر من 87% من السكان، لتعتبر فرصة ضائعة، على الحكومة أن تعيد فيها حساباتها لاستغلالها من خلال ترشيد عمليات التخطيط واتخاذ القرارات اعتمادا على بابين : **الباب الأول** هو باب توفير قاعدة معلومات مستقبلية **للمخطط وصانع القرار**، أي توفير معلومات حول البدائل الممكنة وتداعيات كل منها عبر الزمن، ونتائج كل منها عند نقطة زمنية محددة في المستقبل. **والباب الثاني** هو باب ترشيد ما يجب أن يسبق عملية اتخاذ القرارات بشأن الخطط والسياسات من حوار وطني على مستوى النخب وعلى مستوى الجماهير بقصد بلورة القضايا وبيان الاختيارات الممكنة، وما ينطوي عليه كل اختيار من مزايا أو منافع ومن أعباء أو تضحيات.⁶ يقول ماهاتير محمد (رئيس الوزراء الأسبق لماليزيا):

نحن في ماليزيا بلد متعدد الأعراق والأديان والثقافات وقعنا في حرب أهلية... كان لازماً علينا الدخول في حوار مفتوح مع كل المكونات الوطنية دون استثناء لأحد والاتفاق على تقديم تنازلات متبادلة من قبل الجميع لكي نتمكن من توطيد الاستقرار والتنمية في البلد وقد نجحنا في ذلك من خلال تبني خطة 2020 لبناء ماليزيا الجديدة...⁷

بعد حصر كل الإمكانيات المادية والبشرية المتاحة في ضلت ما ألت وستؤول إليه الأوضاع يمكن للحكومة الجزائرية آنذاك من أن ترسم لها إستراتيجية ونموذج اقتصادي نرى في اعتقادنا أن يبني على المحورين التاليين:

المحور الأول: تحصيل رؤوس أموال من القطاعات السريعة الربحية

المحور الثاني: بناء إستراتيجية تنموية مستدامة، ويمكن تفصيل محتوى كل محور على النحو التالي:

المحور الأول: تحصيل رؤوس الأموال من القطاعات سريعة الربحية

مع انخفاض أسعار البترول، والتقلص التدريجي في الموازنة العامة واحتياطي الصرف للاقتصاد الجزائري، ستضطر الحكومة إلى إجراءات تفشفية قد ينجر عنها أحيانا غليان اجتماعي غير محمود العواقب، ولهذا فانه يمكن للحكومة من أن تستفيد من تحريك الاستثمار في بعض القطاعات سريعة الربحية ذلك أنها:

■ لا تحتاج إلى أموال كبيرة مثل: الفلاحة، السياحة، الصناعات الخفيفة...؛

■ بإمكانها احتوى عمالة مدربة وكثيرة؛

■ توفير الأمن الغذائي والتصدير نحو الخارج.

إن هذه القطاعات وغيرها يمكن استغلالها بشكل امثل على النحو التالي:

أولاً: الفلاحة، التجارة والصناعة وفكرة الاستفادة من تجارب الولايات المتجاورة الناجحة

تتكون الجزائر من عدة أقاليم مناخية فهي تحتوي على: الساحل الشاطئ الغني بالسهول، جبال الأطلس التلي، السهول السهبية العليا، جبال الأطلس الصحراوي، الكثبان الرملية الكبرى، الهضاب والسلاسل الجبلية الصحراوية في الصحراء الوسطى... كل هذه الأقاليم تمتاز بتنوعها النباتي والحيواني والذي يمكن استغلاله في الفلاحة وغيرها مثلاً، إذ بعد أن كانت السهول الساحلية كمتيجة وغيرها مصدر خزان لغذاء الجزائريين، أصبحت منطقة الوادي وكذا بسكرة وغرداية وادرار أمثلة يحتدا بها في الزراعة إذ سجلت أرقاماً عالية في إنتاج الخضر والفواكه والتمور وكذا الحليب ومشتقاته، لذلك بات من الضروري إقامة دراسات سوسيواقتصادية عن أسباب نجاحها وإن بدا روح الإرادة والتقليد والتحدى وكذا التأزر الاجتماعي من السمات البارزة وراء نجاحها، وهذا لتعميم التجربة على ولايات محاذية كورقلة واليزي وتامنغست ربما لتمتعها بنفس الخصائص الطبيعية، فيما عدا أن إنسان هذه المناطق يمتاز بضعف إنتاجيته، لا شيء إلا لتنتشئه السوسيوثقافية، لهذا فانه لإلحاقه بركب الولايات الناجحة لتشكيل قطب فلاحي يستلزم إما:

- استغلاله لنقاط قوة ساكني الولايات الناجحة، بعد الاستفادة من دراسات عليها، لتحقيقها في محيطه وأرضه، ذلك أن أي اختيار اقتصادي أو سياسة تنموية لا تخضع فقط لاعتبارات اقتصادية فالجوانب الاجتماعية والثقافية لها دور فعال في إنجاح أي مشروع اقتصادي أو فشله؛
- إجراء توأمة ما بين هذه الولايات في الموارد البشرية والمادية، لإفادة بعضها البعض؛
- في حال استحالة استغلال هذه الأراضي لفترات معينة، فانه يتم إعطائها لمن يخدمها سواء من مواطني الولاية أو حتى من الناجحين في ميدان الفلاحة من خارج الولاية بالرجوع الصحيح لمبدأ الثورة الزراعية: الأرض لم يخدمها.

ولعل الأمر نفسه يمكن تعميمه على التجارة وكذا الصناعة وغيره م في ولايات كسطيف والبرج وبجاية مع الولايات المحاذية لها. إن تخصص كل طائفة من الولايات بقطاعات معينة يعني في أدبيات التنمية تشكيل أقطاب للنمو أو تنمية قطبية.

"أقطاب للنمو" حسب "فرنسوا بيرو" ومن قبله البرت هيرشمان في نظرية النمو غير المتوازن التي تكمن أهميتها في أنها⁸ :

- (1) تقلل من التكاليف النسبية وتخفف الهدر والاستغلال الكامل لها، وتقليل التكاليف تقل المستلزمات من نشاط لآخر؛
- (2) تمكن من تأمين اليد العاملة المجمعة في مكان واحد مع تسهيل تأهيلها وتدريبها؛
- (3) تمكن من تشكيل الروابط الخلفية والأمامية في الصناعات المختلفة، مما يؤدي إلى توسعة تشكيل النسيج الصناعي ودفع الاقتصاد برمته؛
- (4) تؤمن الأسواق اللازمة للمواد المنتجة وتزيد من دخول العاملين فيها مع زيادة طلبهم على الصناعات الاستهلاكية بالمقابل.

ولإقامة "أقطاب النمو" في أي مكان ما يستلزم توفر جملة من الشروط يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- أ - لابد من توفر الظروف الطبيعية المناسبة والملائمة لتوطين الاستثمارات المحرصة وثروات طبيعية ويد عاملة لازمة، ولاشك أن أحسن المناطق تلك التي تكون قريبة من السدود وأماكن تحويل المواد الأولية؛
- ب - إتاحة المجال لاستخدام التكنولوجيا الحديثة والوصول إلى وفورات الحجم المثلى؛
- ت - الاختيار الصحيح للأنشطة المحركة التي تمارس تحريضا على المحيط وعلى الأنشطة والقطاعات والوحدات الموردة لمستلزمات الإنتاج أو المستهلكة لمنتجات هذه الوحدات؛
- ث - وجود البنى الفوقية الجديدة القادرة على استغلال الهياكل الأساسية والإنتاجية في منطقة القطب مثل: الأنظمة والقوانين المناسبة، الهياكل الإدارية والمالية القادرة على التشغيل الأمثل للوحدات الاقتصادية، المشاركة في التخطيط والإدارة، وقوانين الإصلاح الزراعي... الخ.

ثانيا: استغلال القدرات السياحية: فالجزائر تزخر بعديد العناصر السياحية من تراث مادي وآخر غير مادي، إذ هناك :

✓ مناطق تشتمل على مواقع لما قبل التاريخ ، قصبات وقصور وقرى تقليدية، إضافة إلى مواقع لمختلف مراحل المقاومات التاريخية الجزائرية، صف إلى ذلك المناطق الطبيعية الخلابة، الم ليغ بمختلف أنواع النباتات والأشجار والحيوانات؛

✓ تراث ثقافي لا مادي ممزوج بثقافات مختلفة: قرطاجية، رومانية، وندالية، بيزانطية، إسلامية، عثمانية، استعماري فرنسي.

إن هذا التراث الغزير، يمكن أن يحقق فوائد عظيمة للاقتصاد والمجتمع الجزائري إذا ما تم صيانتة وتصنيفه وتكوين مؤسسات وهيئات ترعاه وتخدمه على غرار دول صديقة وشقيقة قريبة وبعيدة عنا كالمغرب ومصر واسبانيا، إضافة إلى أنه مجال خصب للاستثمار السياحي من داخل الوطن وخارجه شريطة عدم العبث به وتدنيسه والمتاجرة به، فإن هذا التراث يمثل صفحات من التاريخ الذي نشاهده ونستنبط منه الحقيقة دون أن يرويه لنا مؤرخ أو أستاذ تاريخ، وحينها يمكننا أن نعرف كم هم أولئك الرجال الذين فدوا هذه الأرض بالغالي والنفيس ولم يستسلموا لأي استعمار جاء يسلبهم أرضهم وحريتهم، كم هم أولئك الرجال الذين شيّدوا وبنوا الأرض التي استرجعوها بدمائهم الزكية وتركوا بصماتهم شاهدة عليها.

ثالثا: الاستفادة من الإيرادات الإجرامية: بالنظر لعمليات الجريمة المنظمة التي يتعرض لها الاقتصاد الوطني من تبييض للأموال وبيع للمخدرات وتهريب المواد الغذائية والثروة الحيوانية والتي يتصدى لها كل عناصر الأمن الوطني بالوسائل باختلاف أصنافهم في ظل غياب وازع الدين والانتماء والمواطنة، لذلك فإنه يتم استرداد الكثير من الأموال والوسائل العينية التي يمكن للاقتصاد الوطني ان يستفيد منها في حال ما اذا تم إنشاء صندوق أو أكثر لجمعها ومن تم إعادة استخدامها للتنمية فهي بشكل عام كانت تنخر الاقتصاد الوطني وتضر بالصالح العام ومن تم يعاد استخدامها لصالحه بدلا من أن تذهب إلى طرق مشبوهة أو إلى صناديق سوداء يستفيد منها الخاصة.

رابعاً: ترشيد إنفاق الشركات النفطية وفروعها

على الرغم من التدهور التدريجي لأسعار النفط والغاز في السوق العالمية، إلا إن جزءا كبيرا يمكن تحميله إلى سوء تسيير شركة سونطراك وفروعها بسبب عدم الرشادة في تسيير نفقاتها، فالعديد من فروعها تعاني من تبذير المال العام وإساءة العمل بالصفقات ولعل الفضائح المتكررة كسونطراك 1 و2 وربما 3 أو أكثر لأدلة تثبت أن هناك أموال ضائعة كان يمكن الاستفادة منها في تنمية قطاعات أخرى، كما أن شرخا آخر بدأ منذ سنوات يهدد هذه الشركة وفروعها من خلال هجرة كفاءتها الذين كونتهم لسنوات عديدة وهذا بسبب:

■ أنهم يسافرون لدول أخرى خصوصا الخليجية منها نظرا لضعف ما يتلقونه من أجور مقارنة بالعمال الأجانب، كما ان بعضا منهم ألمه ذلك الفساد المستشري في الشركة وفروعها ولم يستطع له تغييرا؛

■ كما ان فروع الشركات البترولية العالمية التي تعمل في الجزائر قد أخذت نصيبا منهم، لا تستخدمهم في الجزائر وإنما ترسلهم إلى فروعها الأخرى من العالم لدعم مشاريعها كعمالة رخيصة وقد خسرت شركة سونطراك على في تكوينهم.

مما لاشك فيه أن كل مظاهر الفساد والبيروقراطية يمكنها أن تزول إذا ما تغلغت مبادئ المواطنة والانتماء من نفوس الناس، حين يدركون حقوقهم وواجباتهم وهنا نستترشد بمثل أعلى استطاع في ظرف قصير إخراج تركيا من مصاف الدول المتخلفة إلى مراتب الدول المتقدمة، يقول طيب رجب اردوغان (الرئيس التركي الحالي ورئيس الوزراء السابق): لا أذكر أنني نمت ليلة واحدة وعلى مكتبي ورقة تحتاج إلى توقيع .. لأنني أدرك أن التوقيع الذي

لا يستغرق مني سوى ثانية قد يعطل – إن تأخر – مصالح الناس عدة أيام

بتحصيل مختلف رؤوس الأموال من هذه القطاعات وغيرها، فإنه يمكن تجزئتها إلى جزأين غير متكافئين :

الجزء الأصغر يتم استخدامه لحل الأزمات الطارئة الظرفية التي تنشأ من حين لآخر والتي يحتمل أن ينجر عنها غليان اجتماعي أو غضب شعبي يجب احتوائه في حينه حتى لا تتسع رقعته، لأن أغلب الدراسات الحديثة أوضحت أن المجتمعات التي تعاني من مشاكل عديدة، فإنه يمكن لفئة قليلة جدا من أن تشد باقي سكانها نحو التخریب والدمار.

أما الجزء الأكبر فيستغل لوضع إستراتيجية تنموية طويلة الأمد لا تزول بزوال الحكومات أو الرجال

المحور الثاني: بناء إستراتيجية تنموية مستدامة

بما أن المشكل الأساسي في الجزائر ليس مشكل قلة موارد طبيعية ولا قلة موارد بشرية وإنما المشكلة في تكوين هذا الكم الهائل من البشر وإصلاحه ليستغل هذا الكم الهائل من الموارد الطبيعية بما يحتاجها، كما يحافظ عليها له ولغيره من الأجيال القادمة في سبيل تنمية مستدامة، ولكون أغلب هذا الكم الهائل من الموارد البشرية يحتاج إلى إعادة بناء، وأخلاقه وتهذيب بالنظر للعديد من ممارساته السلبية التي جعلته وكأنه إنسان مضطرب الشخصية، يعيث بمقومات بلده، ويحترم مقومات بلد آخر.

لذلك وجب رسم إستراتيجية طويلة الأمد لإعادة بناء ذلك الإنسان المواطن المحب لوطنه المعتر لانتمائه وذلك من خلال:

أولاً: الاهتمام بالتعليم والتربية وإبعاده عن الإيديولوجية والزبونية، فالجزائر التي خصصت ميزانيات معتبرة لقطاعات التربية والتعليم والتكوين ومحو الأمية، توجب أن يكون تكوينها نوعياً يمزج بين إعادة الاعتبار لمفاهيم الهوية الوطنية والانتماء مع تعليم حديث يتطلب إعادة قاطرته إلى السكة فقط، دون اللجوء إلى تغيير السكة أو تغيير القاطرة.

ذلك أن مجتمعاً يسوده الجهل فإنه يصعب فيه تكوين إرادة للتقدم في التنمية، كما يصعب فيه توفير عناصر المناخ الاجتماعي الذي يحفز على التنمية ويعمل لها ويستفيد منها، وكانت هذه هي مأساة عدد كبير من الدول النامية التي حاولت أن تنمي اقتصادياتها مستندة إلى عامل واحد هو زيادة الاستثمار المادي لكنها فشلت ولما استيقظت من سباتها بعد عقود من الاستقلال حاولت الاهتمام بهذه الأداة وأنفقت عليها أموالاً طائلة نسبياً لكن أدائها الاقتصادي لم يتحسن لأنها لم تحسن استعمال هذه الأداة وفي ذلك يقول عادل مختار الهواري: "إن هذه البلدان لازال يخيم التراث على تعليمها الشيء الذي يعطيه مضمونها متخلفاً رجعيًا، لا يتجاوب مع حاجات العصر الملحة، ولا يعمل على تغيير البنيات القائمة، بل يحافظ عليها كما هي وإلى جانب هذا الارتباط السكوني المتحجر للماضي الوطني وثقافته، هناك... ارتباط مماثل بالثقافة الغربية التي تجاوزها الغرب نفسه أو يعمل جاهداً على تجاوزها وتخطي حدودها..."⁹

فلقد أسست هذه الدول أنظمتها التعليمية وهي تحمل أسباب أزمتها البنيوية، تفاقمت مع الوقت وتعددت

أشكال الإصلاح المغرقة في التبعية والتبسيطية والتقناوية المحضة، حتى انتهت إلى حالة الشلل والانحباس في

دوغمائية متطرفة غير مبالية بالرهانات الجديدة ولا سيما مع مطلع الألفية الثالثة، ألفية العولمة الشاملة¹⁰

إن على الدول النامية وفي سبيل عدم ضياع مواردها الاقتصادية والبشرية... أن تأخذ في عين الاعتبار

احتياجات بلادها المستمرة للقوى البشرية على اختلاف درجاتها ومستوياتها بحيث تكون البطالة فيها في أضيق

الحدود، ولذلك وجب أن تقوم بمسوحات دقيقة لمعرفة احتياجاتها المستقبلية للقوى البشرية العاملة

المدرّبة... وعلى هدى من هذا المسح يمكن أن تضع خطة تعليمية متوازنة.¹¹

إن إستراتيجية التعليم في الجزائر لا بد أن تبدأ بالمواطن الجزائري لتنتهي إليه، ذلك أن تنمية المورد

البشري يعتبر ركناً أساسياً في أي إستراتيجية تنموية صحيحة، لأن التنمية ليست نقل أو تطبيق العلم والتكنولوجيا

بشكل مجرد تتم بنقل آلة من مجتمع متقدم إلى مجتمع نامي أو متخلف، وإنما هي عملية اجتماعية تتطلب بناء

الإنسان القادر على فهم واستيعاب وتطوير مخرجات العلوم وتكييف نفسه وظروف معيشته معها عن طريق

التغيير الجذري في طرق التفكير السائد لذلك فإن: "غاية الغايات من التربية- هي توحيد النشء الجديد في أفكاره

ومشاربه، وضبط نوازعه المضطربة، وتصحيح نظراته إلى الحياة، ونقله من ذلك المضطرب الفكري الضيق

الذي وضعه فيه مجتمعه- إلى مضطرب أوسع منه دائرة، وأرحب أفقاً، وأصح أساساً، فإذا تم ذلك وانتهى إلى

مداه طمعنا أن نُخرج لنا المدرسة جيلاً متلائم الأذواق، متّحد المشارب، مضبوط النزعات، يُنظر إلى الحياة- كما

هي- نظرة واحدة، ويسعى في طلبها بإرادة متحدة، ويعمل لمصلحة الدين والوطن بقوة واحدة، في اتجاه واحد.¹²

لقد بينت التجارب على أن التخلف الثقافي والاجتماعي له تأثير سلبي على الإنفاق الاستهلاكي، يساعد على التوجه نحو المضاربة وشراء العقارات وممارسة النشاط التجاري ذي الربح والمردود الريعيين بدلا من التوجه نحو الاستثمار والادخار، كما انه يؤثر على نمط استغلال الوقت والفرص المتاحة للعمل وكذلك على توجه المرأة نحو العمل والمشاركة في النشاطات المختلفة الأمر الذي له انعكاسه على الإنتاج والإنتاجية. وبالنسبة للتعليم العالي أو التكوين المهني فان نظرية القطبية قد تخدمها أيضا بشكل كبير، فعند وجود جامعات ومدارس متخصصة على المستوى الوطني كان تأخذ جامعة وهران على عاتقها تدريس الطب وتهتم جامعة ورقلة بتدريس المحروقات، وتهتم جامعات كمستغانم والوادي بالفلاحة والفلاحة الصحراوية على التوالي، هذه التخصصية هي أيضا تعبر عن تنمية قطبية في التعليم العالي والتكوين والبحث حيث تكمن أهميتها بشكل خاص في :

- إتاحة الفرص لجميع الكفاءات والقدرات، حسب كل تخصص، مما يسهل على الطالب الاتصال المباشر بهم والاستفادة من خبرتهم،
- تجميع الباحثين في أقطاب حسب تخصصاتهم يسمح لهم بتطوير العمل البحثي المشترك وتطوير إبداعاتهم وابتكاراتهم،
- احتكاك الطلاب من جميع الجهات ببعضهم، يوطد أواصر العلاقات وينمي الثقافات ويسمح بإبراز القدرات الحقيقية، يقول مالك بن نبي: قد يشترك الناس بالمعرفة ولكنهم يختلفون في السلوك، هذا ما يؤكد بأن الثقافة ليست مجرد علم.

وتجب الإشارة هنا إلى أهمية اختيار اللغة للتواصل بها ونقل المعارف ولعل لغتنا العربية قادرة على الخلق والإبداع، لان الخطورة من استعمال لغات أخرى كما يقول احمد حسيسو علينا نحن وعلى ناشئتنا وهويتنا حين نشرب هذه اللغات على الريق، حين نتلقى من خلالها العلوم، إذ ندرى لغتنا لعجزها عن هذه "الحمولة الفاخرة" في زعم ذرارينا المستبشرين المستبدلين. نتعلم العلوم الكونية عبر لغة الغالبيين وننتشر من حيث ندري أولا ندري شحناتها الثقافية الغازية، فإذا بشخصيتنا عجيب هجين، لا ندري من نحن، لقد فقدنا البوصلة، وسلام على نجاعة التربية والتعليم وجدواهما في تطبيب أمراض تخلفنا¹³

كما يجب الإشارة إلى أهمية مكافحة الأمية في محو كل آثار الجهل بالنسبة للكبار والذين لم يلتحقوا بمقاعد الدراسة خصوصا الفتيات منهم ، على أن يكون هدف الهيئات التي جعلتها الدولة لهذا الأمر مجرد تعليم للقراءة والكتابة لها، بل يتعدى ذلك لمحو كل ما هو بال من تقاليد وعادات تتنافى مع المعتقد والمدينة يقول الإمام عبد السلام ياسين ، وهو من خبراء الميدان التربوي التعليمي في المغرب، في فصل بعنوان: "تعليم يحرقنا" من كتابه "حوار مع الفضلاء الديمقراطيين": "لا أمل في هذا العصر لأمة لا تقرأ ولا تكتب ولا تشارك شعوبها عن معرفة بما يجري في العالم وما تفرضه ضرورات الصراع في العالم."

ثانيا: نحو إعلام قوي وهادف:

على الرغم من أهمية التعليم والتكوين في تأهيل الفرد وتربيته، إلا إن إعلاما قويا وموجه سيكون له الأثر في توجيه الشباب الجزائري نحو التشبع بروح المواطنة والانتماء والتوجه نحو البناء، مقابل إعلام عالمي مضاد مرئي ومسموع ومنوع تحكمه عولمة ثقافية واتصالية، والملاحظ لواقع الإعلام الجزائري يجد انه ضعيف التأثير بسبب:

- ضعفه الشديد كما ونوعا خصوصا على المستوى البصري، حيث تعد قنواته التلفزيونية الخاصة والعامة بعدد الأصابع، وهي تقتصر إلى المهنية والخبرة، ورداءة الأخبار والبرامج التي غالبا ما تؤثر على مشاهديها سلبا كونها تمثل أبواقا لفصح للسلوكيات السيئة للجزائريين ونشر غسيلهم أمام العالم اجمع.

- ليس له إستراتيجيات موحدة، قد تختلف في الأدوات، لكنها تجتمع على بناء المواطن الصالح المتمدن والمشبع بالروح الوطنية والانتماء الحضاري، اللهم تلك الحملات التي غطتها القناة التلفزيونية العمومية سنوات الثمانينات والتسعينات (فيما أطلق عليها **بتيلطون**) في دعم وإعانة الجزائريين الذين نكبوا جراء زلزال بومرداس وفيضانات باب الواد والتي عرفت تلاحما اجتماعيا جزائريا كبيرا ولعل اجتماع القنوات المصرية الخاصة منها والعامة كان له الأثر الكبير في نجاح بناء مشروع قناة السويس الجديدة وتمويله وهو حدث شهدته العالم اجمع وهاهي تجتمع أيضا على حملات للتنظيف وغيرها.

إن الجزائر بحاجة إلى أن يجتمع فيهما أهل الإعلام مع القائمين على شؤون الشباب مع المصلحين من الشؤون الدينية مع النخبة المثقفة من علماء الاجتماع والنفس، ليرسموا إستراتيجية موحدة لشباب جموح وطموح، يكون همه كيف يبني الوطن ويحافظ على مقوماته، إلى شباب يعتمد على نفسه، لا ينتظر إلا أن تسهل أمامه العقبات ليصبح منتجا لا يبحث عن ربح سريع جالسا إلى المقاهي والمطاعم. إننا بحاجة إلى شباب قال فيه الشيخ الإبراهيمي: أتمثله حلف عمل لا حليف بطالة، وحلس معمل لا حلس مقهى، وبطل أعمال لا ماضغ أقوال، ومرتاد حقيقة لا رائد خيال. أتمثله مقبلا على العلم والمعرفة والنفع، إقبال النحل على الأزهار والثمار، لتصنع الشهد والشمع، مقبلا على الارتزاق إقبال النمل، تجدد لتجد، وتدخر لتفتخر، ولا تبالي، مادامت دائبة، أن ترجع مرة منجحة، ومرة خائبة.

14

ثالثا: إعادة تفعيل أشكال المجتمع المدني:

إن إعادة الاعتبار لتشكيلات المجتمع المدني خصوصا الجمعيات ولجان الأحياء وإبعاده عن مناخ الزبونية والمحسوبية والانتهازية وإشراكه في بناء الاقتصاد الوطني من خلال توجيهه نحو المشاركة في تنفيذ السياسات الاقتصادية التي تخططها الحكومة والأدوار التي تنتج عن اقتصاد السوق كعدم العدالة في توزيع الدخل واللا استقرار الاقتصادي، حيث ونظرا لأن اقتصاديات السوق الحر تتعرض لتقلبات اقتصادية بين الفينة والأخرى بسبب عدم وجود تنسيق بين خطوط الإنتاج للمشروعات الخاصة مما يضطر الحكومات لأن تحاول فرض نوع من الاستقرار الاقتصادي من خلال السياسات الاقتصادية المختلفة (المالية - النقدية - التجارية... الخ) قصد القضاء على مشاكل التضخم، البطالة واضطرابات النمو وهنا يمكن أن تتدخل تشكيلات المجتمع المدني وفعالياته لتنشيط هذا الدور.

فإذا ما اتبعت الدولة سياسة مالية توسعية وذلك بزيادة الإنفاق الحكومي تقوم تشكيلات المجتمع المدني وخاصة الجوارية منها بتشجيع أفراد المجتمع على استهلاك المنتجات الوطنية قصد تشجيع الطلب الفعال ومن ثم إعادة تحريك عجلة الاقتصاد الوطني

وإذا ما اتبعت الدولة سياسة مالية انكماشية على الفجوة التضخمية فإن على هيئات المجتمع المدني أن تبين لأفراد المجتمع أهمية هذا السلوك حتى لا يحدث غليان اجتماعي.

أما إذا ما انتهجت الحكومة سياسة نقدية أو موازننتية من خلال التغيير في مخطط عرض النقود، فإذا كان هناك زيادة فيه فإن ذلك سيؤدي لخفض سعر الفائدة ومن ثم فإن هيئات المجتمع المدني يجب أن تعمل على توعية الأفراد بضرورة الاقتراض وتشجيع الاستثمار، على أن تعمل هي والحكومة على تحديد المجالات التي يجب الاستثمار فيها.

رابعا: توظيف الأسلاك الأمنية في البناء

لا شك إن كل الأسلاك الأمنية تعتبر مهمتها الأساسية حفظ النظام وتوقيف كل المتربصين بسلامته وسلامة المواطنين ومن ثم فإنها يمكنها بمعية هؤلاء من أن تنظم مختلف الشؤون الحياتية للناس بتواجدها في كل مكان وفي كل قطاع حيث تستمع لانشغالات الناس وتسهل أمورهم، وتضرب بيد من حديد كل المخربين وأصحاب النفوس الضعيفة، على أن لا يمس ذلك بحرية الأشخاص المخلصين والجادين في عملهم.

خلاصة:

ومجمل القول أن إيجاد حلول جذرية للنهوض بالاقتصاد الجزائري لا يقتصر على معالجة جزء أو أجزاء من الاقتصاد، وإنما ينبغي أن يركز على تحليل ودراسة المشاكل الكلية للاقتصاد الوطني والمجتمع ككل، حيث أن تجربة تنفيذ برامج تنموية قصيرة الأجل كان مآلها الفشل بدرجة أو بأخرى ويرجع ذلك في اعتقادنا لسببين أساسيين: أولهما: الطبيعة المتميزة لظاهرة التخلف في ق

دورها على إعادة نفسها وتثبيت خصائصها وذلك في شكل معقد ومركب... حيث تتحول من كونها نتيجة إلى أن تصبح هي سبب في ظهور عامل آخر كنتيجة يتحول هو الآخر بعد فترة إلى سبب وهكذا. ¹⁵ وقد أثبتت لنا التجربة في الجزائر أن إتباع النهج الاشتراكي بعد الاستقلال كونه الحل الذي لامناص منه خاصة بعد خروج معظم الجزائريين معانين من الفقر والاستغلال والأمية، إلا أن هذا النهج نفسه كان سببا في نشأة المحسوبية وروح الاتكالية وضعف أداء أغلب القطاعات الاقتصادية والاجتماعية.

ثانيتها: غياب النظرة الشاملة طويلة الأمد لعملية التطور الاقتصادي والاجتماعي التي يراد تحقيقها، وذلك في شكل غياب ما نسميه بـ " إستراتيجية التطور " التي تتضمن الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وكذلك تحديد طبيعة الوسائل التي يجب أن تتبع لتحقيق الإستراتيجية المحددة.

ومن ثم فالجزائر وحتى تنجح في الخروج من الأبواب الضيقة في كل مرة، لابد أن يتضافر فيها كل المخلصين تسبقهم إرادة سياسية تكون القدوة، حيث أن الفكر، والقوة والمادة والتربة كلها موجودة لدى الجزائريين لا ينقص إلا توجيهها السليم.

المراجع والإحالات:

- ¹ العيسوي، إبراهيم، الدراسات المستقبلية ومشروع مصر 2020، القاهرة، سبتمبر 2000، ص 2.
- ² في بريطانيا لوحدها 34% من أطبائها هم من أصول عربية.
- ³ وهي لا تختلف كثيرا من حيث المبدأ مع إستراتيجية النمو غير المتوازن لهيرشمان، حيث يوافق "دوبرونيس" و "هيرشمان" على أهمية اختلال التوازن في دفع عجلة التنمية إلى الإمام ويقف معه في نقد النمو المتوازن وفي عدم قدرته على تحريك وتحريض البنية المتخلفة لاقتصاديات الدول النامية.
- لكنه يختلف عنه في انه يجب على الدولة أن تحدد صناعة أو مجموعة من الصناعات تختلف عن الصناعات الأخرى وتتميز في قدرتها (حسب الزمان والمكان) على خلق صناعات أخرى، لذلك أطلق على هذا النوع اسم " الصناعات المصنعة " أو الصناعات المنسلة³ على عكس "هيرشمان" الذي كما ذكرنا أعطى الأهمية لصناعة إحلال الواردات (أو الصناعات الاستهلاكية).
- ⁴ مصيطفى، بشير، حريق الجسد: مقالات في الاقتصاد الجزائري، جسر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص ص 217-218.
- ⁵ جراد، عبد العزيز، ملتقى الحكم الراشد في الإدارة العمومية، ورشة عمل، المدرسة الوطنية للإدارة، الجزائر، 2006/2005، ص 33.
- ⁶ العيسوي، إبراهيم، مرجع سابق، ص ص 7-8.
- ⁷ مهاتير، محمد، منتدى كوالالمبور للفكر والحضارة، كوالالمبور، ماليزيا، 10-13 نوفمبر 2014.
- ⁸ لزيادة التفصيل انظر إلى: الرداوي، نيسير، التنمية الاقتصادية، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، منشورات جامعة حلب، سوريا، 1985، ص ص 210-218.
- ⁹ الهواري، عادل مختار، التنمية الاقتصادية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية (مصر)، 1995، ص 246.
- ¹⁰ سموك، علي، المشروع التربوي الجزائري بين معوقات الأزمة وواقع العولمة، مجلة العلوم الإنسانية، منشورات جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2005، ص 113.
- ¹¹ نامق، صلاح الدين، اقتصاديات التنمية: طبيعتها-معوقات-نظرياتها وسياساتها الإستراتيجية، مطابع سجل العرب، القاهرة (مصر)، 1972، ص 466 بتصرف.
- ¹² الإبراهيمي، محمد البشير، مرجع سابق، دون صفحة.
- ¹³ حسيسو، احمد، قيسات من فكر الإمام عبد السلام ياسين رحمه الله حول المسألة التعليمية، على الخط.
- <http://www.aljamaa.net/ar/document/68342.shtml>
- ¹⁴ الإبراهيمي، محمد البشير، عيون البصائر، ع 5، جريدة «البصائر»، الجزائر، 5 سبتمبر سنة 1947.
- ¹⁵ سليمان، عطية مهدي، التشخيص الاقتصادي كأسلوب لتحديد إستراتيجية التنمية في الوطن العربي، ع 5، السنة الخامسة، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، مطبعة الإرشاد، بغداد (العراق)، 1981، ص ص 07-08.